دور التحليل المالي في الحد من التعثر المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية اليمنية

د. زهير أحمد علي أحمد [1]
أ. أمين عبد الجليل سعيد سعيد [2,*]

© 2020 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2020 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
[2] باحث في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
*عنوان المراسلة: ameenalhimiari@gmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

دور التحليل المالي في الحد من التعثر المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية اليمنية

الملخص:

تمثلت مشكلة البحث في عدم اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على نتائج ومخرجات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي قبل حدوثه؛ لذا هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد تلك المصارف على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر المصرفي، ومدى جدوى ذلك في خفض حجم التعثر المصرفي لدى هذه المصارف، وإلى معرفة كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية في سبيل ترشيد القرارات الائتمانية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمت دراسة العينة البحثية المتمثلة في موظفي الائتمان لدى المصارف الإسلامية اليمنية والبالغ عددهم (50) موظفاً عن طريق تحليل مخرجات الاستبانات باستخدام برنامج (SPSS)؛ وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها: أن المصارف تعتمد على التحليل المالي كأساس للكشف عن التعثر المصرفي، حيث إن لذلك دوراً كبيراً في خفض حجم التعثر المصرفي، ويتم استخدام أغلب أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية، كما أنه لا يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأداة مهمة من أدوات التحليل المالي، ولا يوجد لدى المصارف أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أية حالة تعثر محتملة لدى العملاء.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التعثر المصرفي، القرار الائتماني.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

The Role of Financial Analysis in Mitigating Banking Default: A Study on Yemeni Islamic Banks

Abstract:

The study problem was that Yemeni Islamic banks did not rely on the results and outputs of financial analysis to predict failure before it occurs. Accordingly, the study aimed to find out to what extent Yemeni banks depend on financial analysis as a tool for predicting the default, and the extent of its ability to mitigate bank default at these banks. It also aimed to identify whether these banks use all financial analysis tools for making credit decisions. The researchers used the descriptive analytical method and distributed a questionnaire to the sample (50) of the credit employees at Yemeni Islamic banks. The data were analyzed using SPSS. The findings revealed that the Yemeni Islamic banks depend on financial analysis as a basis for disclosure of default, which has a main role in mitigating banking default. The banks usually use multi financial analysis tools when evaluating the credit status of clients; they do not use predicting financial default models as a main tool to predict failure before it occurs; and they do not have early warning systems to predict any possibility of customers' default.

Keywords: financial analysis, banking default, credit decision.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

المقدمة:

يُعد الائتمان أو التمويل المصرفي أهم الأعمال المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية والتجارية على حد سواء للجمهور والوحدات الاقتصادية والشركات ومؤسسات الدولة المختلفة، ويُعد في الوقت نفسه أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات الرئيسة للمصارف؛ وذلك جراء قيامها بمهمتها الرئيسة التي أنشئت من أجلها وهي جذب الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها؛ لكونها تمثل وساطة مالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد؛ لذلك فإن التحليل المالي لطالبي التسهيلات الائتمانية بالنسبة للمصارف يحظى بأهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان إلى أن المصرف يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن إدارة المصرف تؤدي مهمتها بكفاءة عالية، وأهم هذه الأطراف هي إدارة المصرف، والبنك المركزي، والمساهمون، والمودعون (رمضان وجودة، 2006)، إذ أنه بناءً على نتائج التحليل المالي التي يقوم بها المصرف يكون اتخاذه للقرار التمويلي أو الاستثماري أو غيره، حيث يجب أن يكون لكل نوع من أنواع استخدام المصرف لتلك الأموال معدل ربحية خاص في ظل موازنة المصرف بين اعتبارات السيولة والربحية والمخاطرة والتكلفة؛ بالشكل الذي يحقق للمصرف أعلى عوائد ممكنة في ظل أخذ بقية الاعتبارات بالحسبان، كما أن التحليل المالي للمنشآت طالبة التمويل من قبل المصارف له أهمية بالغة للنجاح في إدارة التسهيلات في تلك المصارف؛ إذ أن قرار منح التمويل من عدمه يُتخذ بشكل أساسي بناءً على نتائج هذا التحليل، وقد يتوقف الحكم على مدى كفاءة المصرف في إدارة أمواله على قرارات مسئولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فإذا ما تم اتخاذ قرارات خطأ بإعطاء تسهيلات ائتمانية لمنشآت مركزها المالي ضعيف؛ فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع رصيد التمويلات المتعثرة؛ ما يؤثر في نتائج أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه واستمراره، أما إذا ما تم إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل متخصصين ذوي كفاءة في التحليل المالي فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان سوف تكون قرارات رشيدة إلى حد كبير، ومن ثم تنخفض نسبة التمويلات المتعثرة ويحقق المصرف أرباحاً أكثر (أرشيد وجودة، 1999).

كما يمكننا إدراك أهمية التحليل المالي في مجال التمويلات المصرفية بالنظر إلى حجم الأموال الضخمة التي يتعامل بها القطاع المصرفي، وسرعة دوران رأس المال العامل فيه فضلاً عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الاقتصادي للدولة، كما أن أهمية التحليل المالي في مجال الصيرفة الإسلامية تزداد مقارنة بما هو عليه في نشاط المصارف التجارية، وتزداد حاجة متخذي القرارات الائتمانية في المصارف الإسلامية للاسترشاد بمؤشرات التحليل المالي؛ حيث إن طبيعة التمويلات الإسلامية تعد ذات مخاطر ائتمانية أكبر، كما أنه في بعض صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة مثلاً وفي حال تأخر أو تعثر العميل عن السداد فإن المصرف الإسلامي لا يستطيع إضافة أية مبالغ على قيمة التمويل لغرض تعويض خسارته التي يتحملها مقابل تكلفة الفرصة البديلة للأموال المتبقية على ذمة العميل، كما أنَ بعض الصيغ الأخرى مثل المضاربة لا يستطيع المصرف أن يستوفي ضماناً حقيقياً من العميل مقابل التمويلات الممنوحة له؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعاظم أهمية التحليل المالي للعملاء طالبي التمويلات والتحقق من مدى ملاءتهم ومقدرتهم المالية؛ كونها الضامن الأقوى والرئيس لمنح التمويل وقيام العميل بعد ذلك بسداد التمويلات التي عليه؛ لذلك فإن التحليل المالي لمنشأة ما له عدة أهداف، لعل أهمها تحديد كل من: القدرة الايرادية للمنشأة، والهيكل التمويلي الأمثل للمنشأة، وحجم المبيعات المناسب الذي يحقق أهداف المنشأة، والقيمة الصافية للمنشأة، والقيمة العادلة لأسهم تلك المنشأة (الشديفات، 2001)، كما يهدف التحليل المالي إلى المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمنشأة، ويُستهدف من خلال التحليل المالي أيضاً الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها لغرض معالجتها، ومن أهم أهداف التحليل المالي عند جابر (2006، 13) "الوقوف على مدى كفاءة إدارة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة بشكل رشيد يحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود"، كما يُستهدف من خلال الاعتماد على التحليل المالي التنبؤ باحتمالات تعرض الشركة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية (الزبيدي، 2008).

التعثر المصرفي:

هنـاك الكثير مـن الكُتاب والمصرفيين ممن يطلقون مصطلـح التعثر المصرفي على الديـون أو القروض المتعثرة، كمـا قد يطلـق عليه الفشل المـالي للمقترضين. وبشـكل عام فلقد تعـددت التعاريف التي تُطلـق على مصطلح الديـون المتعـثرة في المصـارف – التعـثر المصرفي –، حيث عُرفـت بأنها الديـون التي تعرضـت اتفاقيات دفعها بـين المصـرف وعميله إلى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصـرف على تحصيل أصل القرض والفوائد المترتبـة عليه؛ مما يجعل احتمالات خسارة المصـرف واردة (الخزرجي، 2004). أما الزبيدي (2002، 173) فـيرى "أن التعـثر المصرفي ينشأ عن احتمالات عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف؛ لذلك فـإن المخاطـر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك من استعـادة الفائدة أو أصل المبلغ أو كلاهما معاً". وقد تم تعريف القروض المتعثرة بأنها "القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها بحسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد المصرف بالبيانات والمستندات المطلوبة" (أرشيد وجودة، 1999، 279).

ممـا سبق ذكره من تعاريف متعددة للتعـثر المصرفي؛ يمكننا القول بأن التعثر المصرفي هو: عبارة عن امتناع أو عـدم قـدرة المتعامل المدين على سداد ما مُنح له من تسهيلات وعوائدها، في تواريخ استحقاقها حسب اتفاقية المنح المبرمة مع المصرف.

- **أسباب التعثر المصرفي:**

1. **أسبـاب مرتبطـة بالمصرف: وهـي ما يقوم به المصرف، أو قـد يقصر في القيام به؛ ويـؤدي ذلك إلى تعثر تلـك التمويـلات، وأهـم تلك الأسبـاب: عدم التأكـد من توافـر الأهليـة القانونية والكفـاءة والجدارة الشخصيـة في طالـب التمويـل، كذلك عدم استيفاء دراسـة ائتمانية متكاملة، وعـدم إجراء التحليلات المالية والائتمانية بشكل دقيق كامل، وقلة خبرة أخصائيي منح الائتمان لدى المصارف؛ وهذا يعني عدم دقـة الدراسـات الائتمانية المعدة من قبلهم، وعدم وجود نظام محكـم لمنح الائتمان؛ إذ قد تحصل بعض المحابـاة في منـح الائتمان وتغليب العلاقـات الشخصية عند اتخـاذ قرار منح الائتمـان أو رفع التقارير الائتمانيـة، وعـدم إجـراء استعلام دقيق واضـح ودوري متجدد على عملاء التمويـلات، وعدم استيفاء الضمانـات الكافيـة مـن العملاء طالبي التمويـلات، أو استيفـاء ضمانات غير مستوفيـة لكافة الشروط الواجـب توافرهـا في الضمانـات المقبولة لتغطيـة التمويلات، وعـدم قيام موظفين من قسـم التمويلات أو قسـم المتابعـة والتحصيل بزيـارات ميدانية دورية للعميـل خلال فترة التمويل، ووجـود اتصال غير فعال وغير مستمر من قبل المصرف بالعملاء المدينين؛ مما يجعله بعيداً عن الظروف التي تحيط بنشاط العميـل مـا يعني عدم إمكانية المصرف من التعرف على احتمال تعـثره بشكل مبكر لكي يتمكن من اتخاذ اللازم لحفظ حقوق المصرف (أرشيد وجودة، 1999).**
2. **أسبـاب مرتبطـة بالمتعامـل: دراسة الجدوى غـير السليمة للمشـروع، وعدم تقديم البيانـات والمعلومات الصحيحة والكاملة عنه وعن نشاطه، كذلك ما يتعلق باستخدام التسهيلات الائتمانية في غير الأغراض الممنوحـة لأجلها، والتوسع غـير المدروس لعمليات المتعامل الاستثمارية، اعتماد المتعامل على مصادر غير مستمرة وغير متكررة؛ مما يزيد من عدم انتظام تدفقاته النقدية وأرباحه من فترة مالية لأخرى، كما هي عند نقص بعض عناصر الإنتاج لنشاط المتعامل، وضعف الطلب على منتجات مشروع المتعامل، وعدم توافر الكفاءات الإدارية والفنية اللازمة لإدارة نشاط المتعامل، وكذلك العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للمتعامل (الزبيدي، 2002).**
3. **أسبـاب مرتبطـة بالبيئـة المحيطة والظـروف العامة: عـدم استقرار المنـاخ للاستثمـار، والاضطرابات الأمنية والسياسية في البلاد والاضطرابات في قانون الضرائب والجمارك، كما هي أيضاً بسبب التقلبات في أسعـار صرف العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخـم، وضعف دخول المستهلكين، أو وجود كساد، وبمـا يتعلق بارتفاع حـدة المنافسة، وكذلك ارتفـاع الضرائب والرسوم الحكوميـة الأخرى، والتدخلات الحكومية، والتغيرات التكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة والتقدم التكنولوجي (يوسف، 2013).**

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

التحليل المالي:

- **مفهوم التحليل المالي:**

يقصد بالتحليل المالي: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية – الميزانية العمومية وقائمة الدخل– إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات" (الشمخي والجزراوي، 1998، 42)، وهناك من عرف التحليل المالي بأنه "عبارة عن معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة، وفي توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل" (مطر، 2002، 151)، كما عرفه الزبيدي (2008، 119) بعد تلخيص مجموعة من التعاريف المذكورة من قبل كُتاب وباحثين آخرين بأنه "دراسة القوائم المالية – الميزانية العمومية وقائمة الدخل – بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية أملاً في الوصول إلى نتائج محددة تفيد في عملية تقييم القرارات والأداء". لذلك فإنه مما سبق من تعريفات لمفهوم التحليل المالي من قبل الكُتاب والباحثين؛ نستطيع القول بأن التحليل المالي هو: عملية تحويل البيانات المحاسبية الملخصة في القوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات، وعلاقات بين تلك المعلومات والمؤشرات بالشكل الذي يُمكن الجهة التي تقوم بعملية التحليل من تقييم المركز والأداء المالي والنقدي للمشروع محل الدراسة والتنبؤ بمستقبله، وتشخيص نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه ذلك المشروع؛ لترشيد القرار – سواء المالي أو الائتماني أو الاستثماري – المتخذ.

- **مجالات التحليل المالي:**

يستخدم التحليل المالي في العديد من المجالات، أهمها الآتي (العلفي، 2018، 71):

- التحليل الائتماني.
- التحليل الاستثماري.
- تحليل الاندماج والشراء.
- تحليل تقييم الأداء.
- مجال التخطيط.

- **أدوات التحليل المالي:**

يتم تعريف أدوات التحليل المالي بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط الوحدة الاقتصادية في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكن من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم" (عبدالناصر، 2000، 38)؛ لذلك فإنه يتضح لنا جلياً بأنه لا توجد أداة تحليلية يمكن وصفها بأنها تناسب جميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار الأداة التحليلية المناسبة بحسب الغرض من قيامه بعملية التحليل، كما أنه يستطيع الاسترشاد والاستفادة بشكل أكبر من خلال استخدام أكثر من أداة تحليلية للوصول الى التقييم المناسب الذي يدفع إلى ترشيد القرارات المتخذة من قبل الجهات المستفيدة من التحليل المالي لبيانات هذه المنشأة، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لتحقيق الغايات التي سبق بيانها الأدوات التالية (كراجه، السكران، وربابعة، 2006، 162):

1. التحليل المالي بالنسب:

تقوم هذه الأداة التحليلية على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض، أو الاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات توضح الظروف السائدة في المنشأة مكان التحليل، وتعتبر هذه الأداة التحليلية الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى المحللين الماليين لسهولة احتسابها وقدرتها على توصيف الوضع القائم لمنشأة ما من كافة جوانبها من خلال قراءة عدد قليل من العلاقات والمؤشرات المالية (ويستون وبرجام، 1993، 234).

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

2. قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: هذا النوع من أدوات التحليل يركز على التعرف على طرق الحصول على الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف على المصادر الداخلية والخارجية وأهمية كل منها للعمل على ملاءمة هذه المصادر مع استخداماتها.
3. الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي: تساعد هذه الأداة التحليلية في التعرف على المواعيد المتوقعة لتدفق الأموال إلى المنشأة ومنها، والتعرف على حجم الأموال التي ستحتاجها المنشأة خلال الفترة القادمة، وتعتبر هذه الأداة والمؤشرات التي تقدمها بالغة الأهمية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة خصوصاً المقرضين - الممولين والدائنين-؛ حيث إنه من خلالها يستطيع المقرضون التعرف على حجم ومواعيد التدفقات النقدية التي ستدخل المنشأة والتي ستخرج منها؛ ما يُمكنهم من تحديد ومعرفة المقدرة المالية لتلك المنشأة في سداد الالتزامات التي عليها في مواعيدها ومن مصادر نشاطها.
4. تحليل التعادل: تهدف هذه الأداة التحليلية إلى تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لكي تصل المنشأة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، أو تحديد عدد الوحدات الواجب بيعها.
5. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: تبين هذه الأداة التحليلية التغييرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى، خلال سنوات عديدة من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة؛ إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى النمو أو التدهور الذي تحققه المنشأة على مدى سنوات حياتها.
6. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي: تساعد هذه الأداة في التعرف على التغييرات الحاصلة في بنود وعناصر القوائم المالية على مدى أكثر من سنتين؛ وذلك لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى، وذلك باعتماد سنة معينة كسنة قياس أساسي؛ ويتم قياس مدى التغييرات الحاصلة خلال السنوات الأخرى بمقارنتها مع سنة القياس الأساسي.
7. التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم (التحليل الهيكلي): تقدم هذه الأداة التحليلية معلومات مهمة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين رئيسين هما مصادر الأموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وحقوق المساهمين، وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى، حيث تبين هذه الأداة الأهمية النسبية لكل عنصر ووزنه النسبي منسوباً إلى جانبه الذي ينتمي إليه في قائمة المركز المالي تحت التحليل.
8. نماذج التنبؤ بالفشل المالي: وهي عبارة عن نماذج رياضية إحصائية مكونة من مجموعة من النسب المالية التي ثبت بالتجربة والتحليل أنها تستطيع كشف احتمالات التعثر لدى المنشآت قبل وقوعه وبنسب دقة مقبولة وعالية.

الدراسات السابقة:

تم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تضمنت تحليل ودراسة المتغير المستقل أو المتغير التابع أو المتغيرين معاً، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم بحسب تاريخ الدراسة؛ وذلك على النحو الآتي:

1. دراسة حسن (2016): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي، كما هدفت إلى معرفة الأسباب التي تؤدي الى التعثر المصرفي، وكذلك أهمية التحليل المالي في الحد من مشكلة التعثر المصرفي، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها، أن عدم الإفصاح التام للمعلومات المحاسبية من قبل الجهات التي تطلب التمويل المصرفي يزيد من خطر تعثر التمويل، كما أن أهم توصيات الباحثة في هذه الدراسة تتعلق بضرورة أخذ الضمانات الكافية عند منح التمويل والمتابعة اللصيقة للعمليات التمويلية.

2. دراسة الحميري (2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الضوابط والمحددات التي تؤثر على القرار الائتماني وعلى السياسات الائتمانية المعمول بها في المصارف الإسلامية اليمنية - دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي - مقارنة بالمحددات والمعايير والضوابط الشائع استخدامها لدى المصارف عالمياً، وكذلك الأسس النظرية لاتخاذ القرار الائتماني؛ وقد توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة والتحليل إلى عدة استنتاجات أهمها أن المحددات الرئيسية لاتخاذ القرار الائتماني في المصرف وبحسب أهميتها النسبية: أولاً: العوامل الخاصة بموضوع الائتمان، ثانياً: العوامل الخاصة بالمصرف، ثالثاً: العوامل الخاصة بالعميل، كما توصلت الدراسة إلى أن النموذج الائتماني المستخدم في المصرف هو نموذج الائتمان المعروف بـ(5C's)، وأنه يتم الأخذ بكافة عناصر هذا النموذج.
3. دراسة البخيتي (2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وحجم الديون المتعثرة وأسبابها في البنوك الإسلامية اليمنية، والتعرف على العوامل المؤثرة فيها وسبل معالجتها، والحلول المقترحة لها؛ حيث إن من أهم أسباب تعثر العملاء التي خرج بها الباحث هو عدم قيام المعنيين في البنك بمراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى، كذلك ما يتعلق بتقديم غالبية العملاء بيانات مالية غير مدققة بحسب الأصول؛ ما يعني عدم قدرة المصارف من تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد.
4. دراسة مدني (2009): سعت الدراسة إلى بيان ومناقشة الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية للتحليل المالي والائتماني وأثر ذلك في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية، حيث إن من أبرز المشاكل التي سُلط عليها الضوء في هذه الدراسة تلك التي تواجه القرارات في مجال التمويل؛ حيث لا تتوافر المؤشرات السليمة لاتخاذ القرار الائتماني والتمويلي الرشيد، واستنتجت تلك الدراسة أنه كلما توافرت معلومات ومؤشرات أكثر فإن هذا يُعد اكثر ملائمة لاتخاذ جميع القرارات سواء كانت تمويلية أو استثمارية.
5. دراسة الطويل (2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية في غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك المصارف تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وأن هذه المصارف لا تستخدم نماذج التنبؤ بالتعثر بشكل فعال.
6. دراسة الغصين (2004): هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، ومن أهم ما أوصت به الباحثة هو ضرورة إيلاء التحليل المالي الأهمية الكبيرة في دراسة طلبات عملاء التمويلات.
7. دراسة الطراونة (2003): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد مدى جدارة العملاء وقدرتهم على سداد القروض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة، وقد كانت المؤشرات المالية والمحاسبية هي الأهم نسبياً مقارنة مع غيرها من المؤشرات، كما بينت الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية بين كل من مؤشرات التقييم وأهلية العميل وقدرته على سداد القروض.
8. دراسة Altman (1968): هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج من عدة نسب مالية يعتمد على التحليل التمييزي بين عدة متغيرات، ويعتبر هذا النموذج هو الأساس والمنطلق الذي اعتمد عليه الباحثون فيما بعد كما يعتبر أساساً لكثير من نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تم إعدادها من قبل مجموعة كبيرة من الباحثين؛ حيث توصل Altman بعد إتمام دراسته إلى خمس نسب مالية يمكنها التنبؤ بالتعثر المصرفي والفشل المالي للمنشآت قبل حدوثه بفترة كافية وبنسب دقة عالية لتلك التنبؤات.
9. دراسة Beaver (1966): هدفت الدراسة إلى إيجاد نسب مالية معينة يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت؛ حيث أنه بعد قيام الباحث باختبار نسبة واحدة من كل مجموعة من الست مجموعات للنسب التي حددها للتحليل باستخدام نموذج الانحدار البسيط؛ توصل إلى أنه يمكن التنبؤ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من الفشل باستخدام هذه النسب: التدفق النقدي إلى إجمالي المطلوبات، وصافي الربح إلى إجمالي الأصول، وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة :

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

1. دراسة مدى اعتماد الائتمانيين في المصارف اليمنية على التحليل المالي كخيار أساسي وبديل لخبرة القائمين على الائتمان، وهذا الموضوع لم تتطرق إليه أية دراسة سابقة في اليمن بحسب حدود علم الباحث.
2. المتغير المستقل في الدراسة هو التحليل المالي بكافة أدواته، على خلاف أغلب الدراسات السابقة التي اقتصر فيها التحليل المالي على أداة واحدة فقط وهي التحليل بالنسب المالية فقط.
3. تحديد الأهمية النسبية لكل أداة من أدوات التحليل المالي بحسب المعمول به في المصارف الإسلامية اليمنية.

مشكلة الدراسة:

يمثل نشاط التمويل الذي تقوم به المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بصورة خاصة جوهر العمل المصرفي، فهو رافد رئيس للتنمية الاقتصادية للبلاد، وعن طريقه تحصل البنوك على معظم إيراداتها؛ لذلك فإن قيام المصارف بإجراء دراسات ائتمانية تستند على تحليل مالي واقعي لوضع العميل واستخدام فعال لكافة أدوات التحليل المالي؛ يحمل إمكانية خفض حجم التعثر المصرفي لدى هؤلاء المصارف؛ بمعنى أن المشكلة هي وجود نسب عالية للتعثر المصرفي لدى المصارف اليمنية؛ مما أضعف من ربحيتها وقلل من ضمان استمراريتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ نظراً لعدم اعتمادها على مخرجات التحليل المالي وعدم استخدامها لكافة أدوات التحليل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

تساؤلات الدراسة:

نستطيع صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات الرئيسة الآتية :

1. هل تعتمد المصارف الإسلامية اليمنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي؟ وما دور ذلك في خفض التعثر المصرفي؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام هذه المصارف للتحليل المالي وبين الحد من التعثر المصرفي؟ وهنا ينتج لنا تساؤل فرعي يندرج ضمن هذا السؤال، وهو:

- هل تقوم هذه المصارف بتطبيق كافة أدوات التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني؛ وخفض حجم التعثر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. التعرف على مدى اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على التحليل المالي كأداة رئيسية للتنبؤ بالتعثر المصرفي.
2. تحديد درجة استفادة هذه المصارف من التحليل المالي للتنبؤ بمستقبل العملاء طالبي التمويلات.
3. الوقوف على مدى تطبيق المصارف الإسلامية اليمنية لكافة أدوات التحليل المالي.

أهمية الدراسة:

يمكننا التعرف على أهمية الدراسة لدور التحليل المالي بكافة أدواته في خفض حجم التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني؛ من خلال تقسيم هذه الأهمية بشقيها العلمي والعملي، كالآتي:

- الأهمية العلمية: تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية في الآتي:

1. ستعمل هذه الدراسة على إيجاد إطار علمي يسعى إلى تغطية الموضوع من أغلب جوانبه وأسسه الفنية.
2. قد تسهم هذه الدراسة ولو بصورة بسيطة بتقديم إضافة معرفية وإثراء للمكتبة اليمنية؛ كون الدراسات التي تناولت دور التحليل المالي وأدواته في ترشيد القرار الائتماني وخفض حجم التعثر المصرفي في اليمن قليلة جداً.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

- **الأهمية العملية: تتمثل أهمية هذه الدراسة العملية في الآتي:**

1. **أنها تسلط الضوء على موضوع مهم ويتم ممارسته بشكل مستمر ودائم لدى المصارف، حيث إن منح الائتمان أو التمويل هو ركيزة أساسية ونشاط رئيس لديها.**
2. **لفت نظر وانتباه صانعي السياسات الائتمانية ومتخذي القرارات الائتمانية في هذه المصارف بأهم النسب المالية والنماذج الرياضية والإحصائية الواجب استخدامها والاعتماد عليها عند إجراء الدراسة الائتمانية لغرض ترشيد القرار الائتماني.**
3. **ستعمل هذه الدراسة على توفير البيانات والمعلومات التي تمكن المصارف من تبني استخدام الأدوات الملائمة للتحليل المالي؛ لكي تتمكن من رفع مستوى أرباحها عن طريق خفض احتمالات التعثر المصرفي لديها؛ وبالتالي سلامة الجهاز المصرفي بشكل عام مما يحقق الأثر الإيجابي الكبير على الاقتصاد بشكل عام.**

النموذج المعرفي للدراسة:

يوضح الشكل (1) النموذج المعرفي للدراسة.

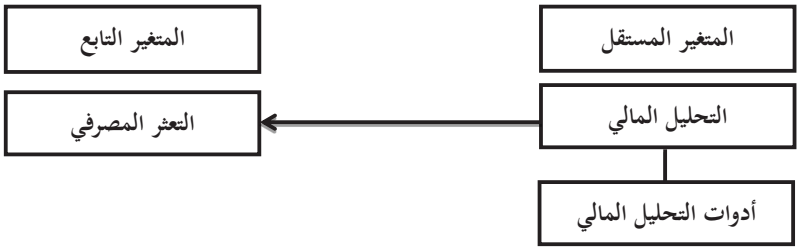

شكل (1): النموذج المعرفي

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الرئيسة الآتية:

1. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحليل المالي وخفض حجم التعثر المصرفي.**
2. **يتم دوما تطبيق كل أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية في المصارف الإسلامية اليمنية لترشيد القرار الائتماني.**

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

أولاً/ التحليل المالي: ويتضمن استخدام الأداة الأكثر شيوعا من أدوات التحليل المالي وهي النسب المالية (نسب السيولة، ونسب النشاط، ونسب الربحية، ونسب المديونية، ونسب السوق) بالإضافة إلى بقية أدوات التحليل المالي (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، والموازنات النقدية التقديرية، وتحليل التعادل، ومقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، ومقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي، والتحليل الهيكلي، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي)، وهنا نستطيع القول بأن التحليل المالي هو: عملية تحويل البيانات المحاسبية الملخصة في القوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات، وعلاقات بين تلك المعلومات والمؤشرات بالشكل الذي يُمكن الجهة التي تقوم بعملية التحليل من تقييم المركز والأداء المالي والنقدي للمشروع محل الدراسة والتنبؤ بمستقبله، وتشخيص نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه ذلك المشروع؛ لترشيد القرار – سواء المالي أو الائتماني أو الاستثماري – المتخذ.

ثانياً/ التعثر المصرفي: يمكننا هنا القول بأنه عباره عن امتناع أو عدم قدرة المتعامل المدين على سداد ما مُنح له من تسهيلات وعوائدها في تواريخ استحقاقها بحسب اتفاقية المنح مع المصرف. والبيانات أدناه تبين حجم التعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني في سنوات الدراسة ووزنها النسبي مقارنة بإجمالي تلك التمويلات والقروض.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

جدول (1): تحليل لإجمالي التمويلات والقروض المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية (المبالغ بملايين الريالات)

البنود / الفترة	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى البنوك التجارية والإسلامية	78,895	79635	96,083	112,681	132,490
مقدار التغيير	-	740	16,449	16,598	19,809
نسبة التغيير	-	% 0.9	% 20.7	% 17.3	% 17.6
الوزن النسبي للتسهيلات المصنفة مقارنة إلى إجمالي التسهيلات باستثناء التسهيلات الحكومية	% 18.0	% 22.0	% 26.0	% 22.0	% 25.0

المصدر: البيانات المالية المنشورة في تقارير البنك المركزي للأعوام المالية (2010-2014).

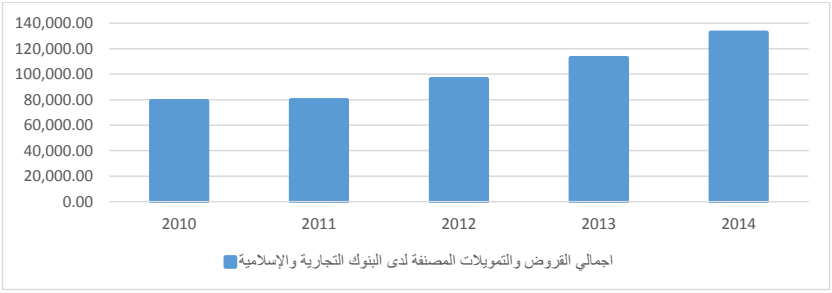

شكل (2): حركة إجمالي القروض والتمويلات المصنفة لدى المصارف الإسلامية والتجارية

ويقصد بالقروض والتمويلات المصنفة تلك التمويلات والقروض التي يجب وضع مخصصات محددة لها بنسب مختلفة بحسب التصنيف الائتماني لها (البنك المركزي اليمني، 2010)، حيث إنه بموجب المنشور الدوري رقم (6) لسنة 1996م (سالم، 2017) الذي أصدره البنك المركزي؛ تلتزم جميع المصارف بالعمل على تصنيف الائتمان لديها والعمل على تكوين المخصص اللازم لكل الائتمان الممنوح من قبلها سواء كان منتظما أو غير منتظم، وذلك على النحو الآتي:

1. المخصصات العامة: يتم تكوينها كل سنة مالية كنسبة من إجمالي التسهيلات المنتظمة (التي لا تتجاوز فترة التأخير في سدادها 30 يوما) لا تقل عن نسبة (2%).
2. المخصصات المحددة: يتم تكوينها كنسبة محددة من رصيد المديونية القائمة لكل فئة حسب التصنيف أدناه:
   - فئة التسهيلات دون المستوى العادي %15
   - فئة التسهيلات المشكوك في تحصيلها %45
   - فئة التسهيلات الرديئة %100

ويوضح الجدول (2) تصنيف التسهيلات والنسب المخصصة لكل نوع بحسب فترة التأخير، وبحسب ما هو معمول به حاليا لدى المصارف اليمنية، وهو معتمد من قبل البنك المركزي.

جدول (2): التصنيفات الائتمانية للتسهيلات ونسب المخصصات المحتجزة مقابلها

فترة التأخير / أيام	30-0	90-31	180-91	365-181	366 - فأكثر
التصنيف الائتماني	منتظم	تحت المراقبة	دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
Classifications	Normal	Under watch	Substandard	Doubtful	Loss
نسبة المخصص	% 2	% 2	% 15	% 45	% 100

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية: بالحديث عن المواضيع التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة فقد تم تحليل ومناقشة أدوات التحليل المالي ومدى الاعتماد عليها عند إجراء الدراسات الائتمانية لطلبات التمويل والمزايا المحققة من قيامهم بذلك، والتعثر المصرفي في القطاع المصرفي اليمني.**
- **الحدود المكانية: المصارف الإسلامية: بنك التضامن، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك اليمن والكويت الإسلامي.**
- **الحدود البشرية: هم مختصوا الائتمان في إدارات هذه المصارف بكافة مستوياتهم الإدارية، إضافة إلى موظفي أقسام التمويل في جميع فروع تلك المصارف الإسلامية في أمانة العاصمة، والبالغ عددهم (60) شخصاً.**
- **الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على تحليل البيانات المالية للقطاع المصرفي اليمني بشكل عام وبشكل أكثر تفصيلاً لمصارف العينة الدراسية للفترة الزمنية (2010 – 2014)؛ لأن هذه الفترة كانت شبه مستقرة مقارنة بالفترة اللاحقة لها والتي شهدت فيها البلاد ولا تزال حتى الآن تشهد اضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة.**

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي لاختبار الفرضيات.

مجتمع الدراسة:

يتكون من كافة العاملين بالوظائف الائتمانية في المصارف الإسلامية اليمنية، حيث شمل جميع صانعي السياسة الائتمانية ومتخذي القرار الائتماني ومختصي الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية.

عينة الدراسة:

نظراً للاضطرابات السياسية والأمنية الحاصلة في البلاد حالياً وصعوبة التنقل في كافة مدن البلاد، وامتناع أو عدم تعاون بعض المصارف الإسلامية العاملة مع الباحث – لأسباب سياسية وأمنية قد تكون خارجة عن إراداتها – وعدم قبولهم تزويد الباحث بالبيانات اللازمة أو الإجابة على الاستبانة المعدة للبحث؛ فإن الباحث لم يتمكن من تطبيق الدراسة الميدانية على جميع المجتمع البحثي المتمثل في كافة المصارف الإسلامية اليمنية؛ لذا فإن العينة تم اختيارها كعينة قصدية؛ أي أن الدارس استخدم الأسلوب العمدي في اختيار العينة البحثية لغرض تحقيق أهداف الدراسة؛ واختار المصارف الإسلامية اليمنية التي تلبي احتياجات الدراسة التطبيقية وأبدت تعاونها مع الدارس.

لذلك فقد تمثلت عينة الدراسة في مختصي الائتمان في الإدارات العامة لثلاثة من المصارف الإسلامية اليمنية (بنك التضامن، وبنك سبأ الإسلامي، وبنك اليمن والكويت الإسلامي) بكافة مستوياتهم الإدارية (العليا، والوسطى، والتنفيذية)، إضافة إلى موظفي ورؤساء أقسام التمويل في جميع فروع تلك المصارف الإسلامية في أمانة العاصمة والبالغ عددهم (60) موظفاً، حيث قام الباحث بتوزيع (60) استبانة على المستهدفين، وكان عدد المستجيبين (50) فرداً، بلغت نسبة الاستبانات المُستردة (83.3 %)، وهي نسبة مرتفعة تدفعنا نحو قبول نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي تم تصميمها وبناؤها بالرجوع إلى الدراسات السابقة، للاستفادة منها في كيفية صياغة الأسئلة، وهي تنقسم إلى محورين أساسيين:

- **المحور الأول: استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي.**
- **المحور الثاني: أدوات التحليل المالي المستخدمة، ومدى اعتماد المصارف عليها عند إعداد الدراسات الائتمانية لترشيد القرار الائتماني، وتم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي بحسب الجدول (3).**

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

جدول (3): مقياس ليكارت الخماسي

البديل للمحور الأول	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البديل للمحور الثاني	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
مقياس البديل	5	4	3	2	1

صدق أداة الدراسة وثباتها:

أولاً: الصدق الظاهري:

حيث تم تحكيم الاستبانة لدى عدد 5 من الأساتذة في الاقتصاد والعلوم الإدارية ومن جامعات مختلفة من عدة دول عربية؛ وقد تمت الاستفادة من ملحوظاتهم والاستجابة لتعديلاتهم المقترحة على الاستبانة قبل توزيعها على العينة البحثية مما جعلها أكثر دقة وموضوعية لقياس ما صممت من أجله.

ثانياً: اختبار ثبات ومصداقية أداة الدراسة:

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من نسبة ثبات الاستبانة، وصدق آراء المستجيبين؛ كما في الجدول (4).

جدول (4): نتائج اختبار معامل (Cronbach's Alpha)

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
عبارات المحور الأول	15	0.927	0.963
عبارات المحور الثاني	8	0.939	0.969
جميع العبارات	23	0.954	0.977

يتضح من الجدول (4) أن الثبات وفق (معامل ألفا كرونباخ) لعبارات الاستبانة بلغ 0.954،و كان صدق الاستبانة 0.977، وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة وهذا يؤكد على صلاحية الاستبانة للقياس.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي:

يوضح الجدول (5) التوزيع التكراري لاستخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي وتظهر إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول (5): التوزيع التكراري لاستخدام التحليل المالي

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	18	% 36.0	29	% 58.0	1	% 2.0	2	% 4.0	0	% 0

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

جدول (5): يتبع

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	26	% 52.0	20	% 40.0	2	% 4.0	2	% 4.0	0	% 0
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	7	% 14.0	35	% 70.0	7	14.0%	1	% 2.0	0	% 0
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.	14	% 28.0	32	% 64.0	2	% 4.0	2	% 4.0	0	% 0
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	12	% 24.0	30	% 60.0	6	% 12.0	2	% 4.0	0	% 0
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	3	% 6.0	20	% 40.0	17	% 34.0	10	% 20.0	0	% 0

جدول (5): يتبع

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
7	يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف – بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف– يمتلك قدراً كافياً من مهارات التحليل المالي.	3	% 6.0	24	% 48.0	16	% 32.0	6	% 12.0	1	% 2.0
8	تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد مُعدي الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	4	% 8.0	21	% 42.0	16	% 32.0	8	% 16.0	1	% 2.0
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكل كاف، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	3	% 6.0	23	% 46.0	14	% 28.0	9	% 18.0	1	% 2.0
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	2	% 4.0	17	% 34.0	16	% 32.0	15	% 30.0	0	% 0

جدول (5): يتبع

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.	2	% 4.0	22	% 44.0	17	% 34.0	9	% 18.0	0	% 0
12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	10	% 20.0	31	% 62.0	6	% 12.0	3	% 6.0	0	% 0
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	6	% 12.0	24	% 48.0	14	% 28.0	6	% 12.0	0	% 0
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.	8	% 16.0	32	% 64.0	7	% 14.0	3	% 6.0	0	% 0

جدول (5): يتبع

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	6	% 12.0	21	% 42.0	14	% 28.0	7	% 14.0	2	% 4.0

الإحصاء الوصفي لعبارات استخدام التحليل المالي ودوره في خفض حجم التعثر المصرفي:

تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One-Sample T-test) لمعرفة واقع استخدام التحليل المالي في المصارف الإسلامية اليمنية ومدى اعتماد القائمين عليها على التحليل المالي ونتائجه كأساس في ترشيد القرارات الائتمانية المتخذة، وكذلك دور ذلك في خفض حجم التعثر المصرفي؛ وذلك من خلال المتوسطات الحسابية لآراء مجتمع الدراسة، والانحراف المعياري لإجابات المستجيبين عن المتوسط، وتفصيل ذلك في الآتي:

جدول (6): نتائج تحليل (One-Sample T-test) لاستخدام التحليل المالي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	4.40	.756	1	أوافق بشدة
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	4.26	.694	2	أوافق بشدة
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.	4.16	.681	3	أوافق
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	4.04	.727	4	أوافق
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	3.96	.605	5	أوافق
12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	3.96	.755	6	أوافق
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.	3.90	.735	7	أوافق

جدول (6): يتبع

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	3.60	.857	8	أوافق
7	يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف - بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف- يمتلك قدراً كافياً من مهارات التحليل المالي.	3.44	.861	9	أوافق
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي ونتائجه في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	3.44	1.013	10	أوافق
8	تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد مُعدي الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	3.38	.923	11	محايد
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكل كاف، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	3.36	.921	12	محايد
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.	3.34	.823	13	محايد
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	3.32	.868	14	محايد
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	3.12	.895	15	محايد
	متوسط عبارات استخدام التحليل المالي	3.71	0.555	أوافق	

يوضح الجدول (6) أن مستوى التزام المصارف بالتحليل المالي عند إجراء الدراسات الائتمانية كان كبيراً، حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول (استخدام التحليل المالي) (3.71) وبانحراف معياري (0.555)، وهذا يعني أن العينة توافق على أن هناك استخداماً للتحليل المالي في المصارف اليمنية، وكانت نتائج عبارات استخدام التحليل المالي على النحو الآتي:

جاءت الفقرة رقم (2) أولاً بمتوسط بلغ (4.4)، وهذا يعني أن العينة توافق وبشدة على أن المصرف يقوم بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء، كما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (4.26)، وهذا يعني أن العينة توافق وبشدة على أنه عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة يتم استخدام التحليل المالي، تليها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (4.16)، ما يعني موافقة العينة على أن اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (4.04)، وهذا يعني أن العينة توافق على أن نتائج ومخرجات التحليل المالي تحظى بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف، بعد ذلك جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (3.96)، وهذا يعني أن العينة توافق على أنه يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء، وجاءت الفقرة رقم (12) في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (3.96)، وهذا يعني أن العينة توافق أنه يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية، يلي ذلك الفقرة رقم (14)، حيث جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ (3.9)، وهذا يعني أن العينة توافق على أن السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في

الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي، والفقرة رقم (10) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (3.12)، وهذا يعني أن العينة محايدة في أن جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي يحصلون على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.

استخدام كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التمويلات؛ لغرض ترشيد القرار الائتماني.

يوضح الجدول (7) التوزيع التكراري لاستخدام كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لعملاء التمويل.

جدول (7): التوزيع التكراري لاستخدام أدوات التحليل المالي

م	العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		أبداً	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية.	28	% 56.0	19	% 38.0	2	% 4.0	1	% 2.0	0	% 0
2	تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	15	% 30.0	19	% 38.0	9	% 18.0	3	% 6.0	4	% 8.0
3	يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	6	% 12.0	25	% 50.0	6	% 12.0	10	% 20.0	3	% 6.0

جدول (7): يتبع

م	العبارة	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		أبداً	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء.	4	% 8.0	13	% 26.0	16	% 32.0	12	% 24.0	5	% 10.0
5	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية.	20	% 40.0	24	% 48.0	3	% 6.0	2	% 4.0	1	% 2.0
6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	6	% 12.0	11	% 22.0	15	% 30.0	8	% 16.0	10	20.0%
7	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية.	9	% 18.0	21	% 42.0	10	% 20.0	6	% 12.0	4	% 8.0
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل(Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	2	% 4.0	11	% 22.0	10	% 20.0	13	% 26.0	14	% 28.0

الإحصاء الوصفي لعبارات استخدام كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لعملاء التمويل:

جدول (8): نتائج تحليل (One-Sample T-test) لاستخدام أدوات التحليل المالي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية.	4.48	.677	1	دائماً
5	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية.	4.20	.881	2	دائماً
2	تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	3.76	1.188	3	غالباً
7	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية.	3.50	1.165	4	غالباً
3	يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	3.42	1.126	5	غالباً
4	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء.	2.98	1.116	6	أحياناً
6	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	2.90	1.298	7	أحياناً
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	2.48	1.233	8	نادراً
	متوسط استخدام أدوات التحليل المالي	3.47	0.757		غالباً

يوضح الجدول (8) بأن العينة البحثية توافق وبشكل عام على أن هناك استخداماً لأدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء طالبي التمويلات حيث بلغ المتوسط العام (3.47) وبانحراف معياري بلغ (0.757)، وكانت نتائج عبارات محور استخدام كافة أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لعملاء التمويل على النحو الآتي:

جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.48)، ما يعني أنه دائماً يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (4.2)؛ أي أن عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة تجري عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية بشكل دائم، يلي ذلك الفقرة رقم (2)، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ (3.76)؛ ما يعني أنه غالباً ما تُستخدم قائمة مصادر الأموال أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية، وجاءت الفقرة رقم (7) في المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (3.5)؛ وهذا يعني أن العينة ترى أنه غالباً يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة الطلبات الائتمانية، بعدها جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (3.42)؛ أي أنه يتم إعداد الموازنات النقدية التقديرية في أكثر الأحيان للاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية، وقد جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة السادسة بمتوسط بلغ (2.98)؛ أي أن إدارة المصرف تعتمد أحياناً على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد الدراسات الائتمانية للعملاء، يلي ذلك الفقرة

رقم (6) فقد جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط بلغ (2.9)؛ ما يعني أنه أحياناً ما يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لعملاء التمويلات، وأخيراً فقد جاءت الفقرة رقم (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط بلغ (2.48)؛ وهذا يعني أن العينة ترى أنه لا يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحليل المالي وخفض حجم التعثر المصرفي. ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار كاي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه على كل عبارات الفرضية الأولى، كما في الجدول (9).

جدول (9): ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
1	عند دراسة جميع طلبات العملاء الائتمانية الجديدة، يتم استخدام التحليل المالي.	43.600	.000	3
2	يقوم المصرف بالتحليل المالي عند دراسة جميع طلبات تجديد السقوف الائتمانية الحالية للعملاء.	36.720	.000	3
3	يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لدى العملاء.	55.920	.000	3
4	اعتماد المصرف على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر يؤدي غالباً إلى خفض حجم التعثر المصرفي.	48.240	.000	3
5	تحظى نتائج ومخرجات التحليل المالي بجزء كبير من اهتمام متخذ القرار الائتماني في المصرف.	36.720	.000	3
6	يعتمد المصرف وبشكل رئيس على مخرجات التحليل المالي كبديل عن خبرة إدارة المصرف في خفض حجم التعثر المصرفي.	13.840	.000	4
7	يمتلك كل عضو في اللجان الائتمانية في الفروع والإدارة العامة للمصرف – بداية من الدارس الائتماني وصولاً إلى مُعد ومقر السياسة الائتمانية للمصرف- يمتلك قدراً كافٍ من مهارات التحليل المالي.	37.800	.000	4
8	تهتم الجهات الرقابية والتفتيشية بمدى اعتماد معُدوا الدراسة الائتمانية على نتائج التحليل المالي المتعلقة بالدراسات الائتمانية كأساس للتنبؤ بتعثر العملاء عند إعداد الدراسة الائتمانية.	27.800	.000	4
9	يتم تطوير قدرات جميع الموظفين المعنيين بشكل كافٍ، وتحسين أدائهم في التحليل المالي.	31.600	.000	4
10	يحصل جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي على دورات متخصصة ومتقدمة لدى مؤسسات ومراكز مصرفية متخصصة في هذا المجال.	11.920	.000	3
11	يقوم المصرف بإعطاء جميع الموظفين المعنيين بالتحليل المالي دورات عملية ومتخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء بالاعتماد على التحليل المالي.	18.640	.000	3
12	يتم الالتزام بقوانين ومنشورات البنك المركزي اليمني التي تدفع باتجاه الاعتماد على التحليل المالي في تقييم الوضع المالي والائتماني للعملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	38.480	.000	3
13	يُلزم مجلس الإدارة القائمين على منح الائتمان في المصرف بالاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي للعملاء.	17.520	.000	3

جدول (9)؛ يتبع

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
14	السياسة الداخلية وأدلة الإجراءات في المصرف تدفع إلى اعتماد التحليل المالي كجزء رئيسي في الدراسات الائتمانية لخفض حجم التعثر المصرفي.	41.680	.000	3
15	تقوم إدارة الرقابة على الائتمان بمراجعة الدراسات الائتمانية والتأكد من مدى اعتماد مُعدوا الدراسة الائتمانية على التحليل المالي في التنبؤ وخفض حجم التعثر المصرفي.	22.600	.000	4

ومما سبق توضيحه في الجدول (9) فقد بلغت قيمة اختبار كاي تربيع لجميع عبارات الفرضية بين (55.920) كأعلى قيمة، وبين (11.920) كأقل قيمة، عند مستوى معنوية (0.000) لجميع عبارات الفرضية، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحليل المالي وخفض حجم التعثر المصرفي). وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الأولى تم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (15) عبارة ولكل عبارة (50) إجابة ليصبح العدد الكلي لجميع العبارات (750).

جدول (10)؛ التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	تكرار	النسبة%
أوافق بشدة	124	% 16.5
أوافق	381	% 50.8
محايد	155	% 20.7
لا أوافق	85	% 11.3
لا أوافق بشدة	5	% 0.7
المجموع	750	% 100

مما سبق نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى القائلة أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحليل المالي وخفض حجم التعثر المصرفي) تم التحقق من صحتها. وتجدر الإشارة إلى تقاطع هذا الاستنتاج – بصفته نتيجة رئيسية في الدراسة – مع ما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة التي بحثت في الدور الكبير للتحليل المالي في ترشيد القرارات الائتمانية، وبالتالي خفض مخاطر التعثر المصرفي لتلك التمويلات، ويظهر ذلك جلياً في الدراسة التي قام بها الطويل (2008) والتي كانت نتيجتها الرئيسية أن المصارف التجارية في غزة تعتمد على التحليل المالي لطلبات التمويلات للعملاء بدرجة كبيرة في سبيل خفض احتمالات التعثر المستقبلية لديهم، كذلك ما خرجت إليه دراسة الطراونة (2003) من أن المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية لها أهمية كبيرة في تقييم المنشآت، ومن الضروري ايلاؤها الاهتمام الأكبر مقارنة ببقية المؤشرات التسويقية والإدارية والاقتصادية الأخرى. كما أن الدراسة التي قامت بها الباحثة أنجرو (2007) أيضاً خلصت إلى أن جودة المحفظة الائتمانية لأي مصرف تعتمد بشكل رئيسي على القرارات الائتمانية السليمة المتخذة، وينتج ذلك من خلال الاعتماد على تحليل مالي وائتماني دقيق للبيانات المالية لطالبي التمويلات، وأن عدم قيام المصارف بذلك قبل المنح يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون المتعثرة. ودراسة أحمد والكسار (2009) التي اتفقت نتائجها مع النتيجة لهذه الدراسة، حيث توصل الباحثان إلى الأهمية الكبيرة لاستخدام النسب المالية والتحليل المالي بشكل عام في تقييم وتقويم أداء الشركات، كما توصل الباحث الحميري (2013) إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية تلتزم بإجراء التحليل المالي والائتماني لطلبات التمويلات، كما قامت الباحثة حسن (2016) بدراسة مدى اعتماد المصارف التجارية السودانية على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي ووصلت إلى نتائج مشابهة لنتائج هذه الدراسة، وهي أن تلك المصارف تعتمد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

الفرضية الثانية: يتم دوما تطبيق كل أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية في المصارف الإسلامية اليمنية لغرض ترشيد القرار الائتماني.

جدول (11) ملخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	درجات الحرية
1	يتم استخدام التحليل المالي بالنسب (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، السوق) عند دراسة جميع طلبات التسهيلات الائتمانية.	42.000	.000	3
2	تجري عملية مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، عند التحليل المالي لجميع عملاء التسهيلات الائتمانية.	19.200	.001	4
3	تُستخدم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها بشكل دائم أثناء إجراء التحليل المالي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	30.600	.001	4
4	يتم استخدام التحليل الهيكلي (التعرف على كل بند من بنود الأصول والخصوم) عند دراسة كافة الطلبات الائتمانية.	11.200	.027	4
5	يتم اعداد الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي، والاسترشاد بها أثناء إعداد الدراسات الائتمانية لغرض تشخيص الوضع المستقبلي لعملاء التسهيلات الائتمانية.	49.000	.000	4
6	تعتمد إدارة المصرف على نتائج ومخرجات تحليل التعادل كمؤشر رئيس عند إعداد جميع الدراسات الائتمانية للعملاء.	24.600	.000	4
7	يقوم الدارس الائتماني بمقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي؛ باعتبارها أداة رئيسة عند القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	17.400	.000	4
8	يتم استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، مثل (Altman, Kida, Shirata, etc)؛ لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي لجميع العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية.	19.000	.001	4

ومما سبق توضيحه في الجدول (11) فقد بلغت قيمة اختبار كاي تربيع لجميع عبارات الفرضية بين (49.000) كأعلى قيمة، وبين (11.200) كأقل قيمة، عند مستوى معنوية (0.000) لجميع عبارات الفرضية، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ مما يعني قبول الفرضية الثانية ولكن بتعديل بسيط عليها (يتم استخدام كل أدوات التحليل المالي عند إعداد الدراسات الائتمانية لطالبي التمويلات) ولكن ليس بشكل دائم لكل تلك الأدوات وإنما في أغلب الأحيان لمعظمها. وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع عبارات الفرضية الثانية يتم تلخيص الإجابات الكلية لجميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (8) عبارات، ولكل عبارة (50) إجابة ليصبح العدد الكلي لجميع العبارات (400) عبارة.

جدول (12): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	تكرار	النسبة%
دائماً	90	% 22.5
غالباً	143	% 35.75
أحياناً	71	% 17.75
نادراً	55	% 13.75
أبداً	41	% 10.25
المجموع	400	% 100

مما سبق نستنتج أنه تم التحقق من صحة الفرضية الثانية ولكن بتعديل بسيط على الفرضية، حيث أصبحت تنص على أنه: (يتم غالباً استخدام كل أدوات التحليل المالي عند إجراء الدراسات الائتمانية لطالبي التمويلات لترشيد القرار الائتماني في المصارف الإسلامية اليمنية، باستثناء أداة واحدة لا يتم استخدامها وهي نماذج التنبؤ بالفشل المالي). وهذه النتيجة أيضاً تتفق مع ما توصلت إليه دراسات تم إعدادها في دول عربية أخرى، آخرها تلك التي أجراها الباحثان العمار وقصيري (2015)، حيث استنتجا أن هذه النماذج تبنى على مجموعة من النسب المالية التي تشكل بمجموعها مؤشراً يمكن من الاسترشاد به للتعرف على حالات التعثر المستقبلي وعلى الرغم من ذلك لا يتم استخدام هذه النماذج في البيئة السورية.

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج والمعلومات المستخرجة من التحليل؛ يمكننا صياغة الاستنتاجات الآتية:

1. تلتزم المصارف الإسلامية اليمنية بإجراء التحليل المالي لكافة طلبات التسهيلات الائتمانية سواء التسهيلات الجديدة أو طلبات التجديد أو التعديل في شروط التسهيلات الممنوحة مسبقاً، كما يتم الاعتماد على التحليل المالي كأساس للتنبؤ بالتعثر المصرفي؛ حيث يتم النص على وجوب استخدام التحليل المالي في أدلة سياسات وإجراءات تلك المصارف ،كما أن البنك المركزي يُلزم المصارف بذلك؛ وذلك لما له من دور كبير في ترشيد القرارات الائتمانية والكشف المبكر عن التعثر المصرفي، وبالتالي خفض حجم التعثر المصرفي.
2. أنه وعلى الرغم من إيلاء التحليل المالي ومخرجاته الأهمية الكبيرة من قبل المصارف الإسلامية اليمنية، فإنه لا يتم الاعتماد على تلك المخرجات بشكل رئيس كبديل عن الخبرة التراكمية للقائمين على الائتمان في تلك المصارف في سبيل خفض حجم التعثر المصرفي.
3. تقوم الجهات المختصة بالتحليل المالي في المصارف الإسلامية وبشكل دائم بالتحليل المالي باستخدام (التحليل المالي بالنسب المالية، مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة)، لكن على الرغم من الأهمية الكبيرة للموازنات التقديرية أو ما يطلق عليها كشوف التدفق النقدي للحكم على المقدرة النقدية للعميل على سداد جميع التزاماته في مواعيد استحقاقها، فإنه لا يتم إعدادها عند إعداد الدراسات الائتمانية إلا فيما ندر.
4. لا يتم استخدام أي من نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض الكشف المبكر عن التعثر المصرفي عند إعداد الدراسات الائتمانية، رغم إدراك القائمين على تلك المصارف الأهمية والجدوى الكبيرة لذلك في ترشيد القرارات الائتمانية، وبالتالي خفض حجم التعثر المصرفي.
5. لا يوجد لدى المصارف الإسلامية اليمنية نظام إنذار مبكر للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات أعلاه يمكن صياغة عدد من التوصيات، على النحو الآتي:

1. أن يُلزم البنك المركزي كل المصارف العاملة في القطاع المصرفي اليمني بالاعتماد على مخرجات التحليل المالي ونتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المصرفي كمؤشر رئيس مساوٍ في أهميته بل وأكثر أهمية من الخبرة المصرفية لدى القائمين على المصارف عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
2. إقامة دورات تدريبية وورش عمل تخصصية نوعية ومتقدمة لكافة أعضاء اللجان الائتمانية والموظفين المعنيين لدى مراكز متخصصة في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام أدوات التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.
3. يجب أن يكون استيفاء وتقديم القوائم النقدية التقديرية – كشوف التدفق النقدي التقديري- شرطاً أساسياً لدراسة أي طلب تمويلي؛ ذلك لما لهذه القائمة وتحليلها من دور كبير في التنبؤ بمقدرة العميل على سداد التزاماته تجاه المصرف وبقية الدائنين، كما يجب عدم قبول أية بيانات مالية من العملاء طالبي التمويلات مالم تكن مدققة من قبل مراجع خارجي معروف ويشهد له في كفاءته ومصداقيته.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

4. يجب أن يقوم كل مصرف بتصميم وتطوير نظام إنذار مبكر خاص به للكشف أو التنبؤ بأية حالة تعثر لدى العملاء قبل حدوثها بفترة كافية؛ بناء على اعتماد مجموعة نسب ومؤشرات مالية وغير مالية يرى المصرف ومن واقع خبرته التراكمية جدواها في كشف تلك الحالات؛ وأن يكون هذا النظام مربوطاً بالنظام الآلي للمصرف.
5. يجب على كافة المصارف اليمنية ممثلة بجمعية البنوك اليمنية أن تقوم بتأسيس مؤسسة فاعلة للتأمين على الائتمان، وهنا تجدر الإشادة بالخطوة الإيجابية التي تمت في هذا الجانب من قبل مصارف ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر؛ حيث تم إنشاء برنامج ضمان للتأمين التكافلي على التمويلات الصغيرة والأصغر، والتزمت تلك المؤسسات والمصارف بموجب ذلك بالتأمين لدى "برنامج ضمان" عن أية تمويلات تقدمها وبحد أقصى قيمة للتمويل 10,000,000 ريال يمني.

آفاق البحث (المقترحات):

1. المؤشرات غير المالية ومدى أهمية تحليلها كأداة للتنبؤ والحد من التعثر المصرفي.
2. دراسة وتحديد المتطلبات اللازمة لتأسيس مؤسسة تأمينية للتأمين على كافة القروض والتمويلات المقدمة من المصارف اليمنية؛ الأمر الذي يخفف من حجم مخاطر التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المصارف؛ مما يدفعها إلى التوسع في حجم الائتمان المقدم، ويسهم إيجاباً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع:

أحمد، محمود، والكسار، طلال (2009)، *استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)*، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات – الفرص – الآفاق، 10-11 نوفمبر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان.

أرشيد، عبدالمعطي، وجودة، محفوظ (1999)، *إدارة الائتمان* (ط1)، عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

أنجرو، إيمان (2007)، *التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض: المصرف الصناعي السوري أنموذجاً* (رسالة ماجستير)، جامعة تشرين، سوريا.

البخيتي، أحمد (2013)، *التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الإسلامية اليمنية: دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي* (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

البنك المركزي اليمني (2010)، *التقرير السنوي للسنة المالية التقرير (2010-2015)*، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، البنك المركزي اليمني، استرجع من موقع البنك: www.centralbank.gov.ye

جابر، علي (2006)، *التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية* (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

حسن، فاطمة (2016)، *مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر التمويل المصرفي بالتطبيق في بنك فيصل الإسلامي* (رسالة ماجستير)، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

الحميري، أمين (2013)، *ضوابط ومحددات منح الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي* (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

الخزرجي، سميرة (2004)، *مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف*، بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.

رضوان العمار وحسين قصيري (2015)، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، *37*(5)، 127-146.

رمضان، زياد، وجودة، محفوظ (2006)، *إدارة البنوك* (ط 3)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2

الزبيدي، حمزة حمود (2002)، ***إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني***، **عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.**

الزبيدي، حمزة حمود (2008)، ***الإدارة المالية المتقدمة***، **عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.**

سالم، رجوان (2017)، **الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني على أداء النظام المصرفي اليمني**، ***مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين***، *7* (27)، 191-208.

الشديفات، خلدون (2001)، ***إدارة وتحليل مالي*** (ط1)، **عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.**

الشمخي، حمزة، والجزراوي، إبراهيم (1998)، ***الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات***، **الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.**

الطراونة، مدحت (2003)، **التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، *31* (4).

الطويل، عمار (2008)، ***مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة*** **(رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.**

عبدالناصر، نور (2000)، ***التحليل المالي مدخل صناعة القرارات***، **الأردن، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.**

العلفي، نبيل (2018)، ***الإدارة المالية*** (ط1)، **صنعاء: جامعة العلوم الحديثة.**

الغصين، هلا (2004)، ***استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة*** **(رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.**

كراجه، عبدالحليم، السكران، ياسر، وربابعة، علي (2006)، ***الإدارة والتحليل المالي – أسس، مفاهيم، تطبيقات***، **الأردن، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.**

مدني، عباس مصطفى (2009)، ***الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية*** **(أطروحة دكتوراه)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.**

مطر، محمد (2002)، ***الإدارة والتحليل المالي*** (ط2)، **عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.**

ويستون، فرد، وبرجام، برجام (1993)، **التمويل الإداري، تعريب ومراجعة عدنان داغستاني وأحمد نبيل، الرياض: دار المريخ للنشر.**

يوسف، كمال (2013)، **التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج**، ***مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية***، (3)، 77-116.

Altman, E. I. (1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance, 23*(4), 589-609.

Beaver, W. H. (1966). Financial ratios as predictors of failure. *Journal of Accounting Research, 4*, 71-111.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.4.2